

شرطة عمان السلطانية

قرار

رقم ٢٠٢٠/١٥٧

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون إقامة الأجانب

استناداً إلى قانون إقامة الأجانب الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٥/١٦ ،
وإلى اللائحة التنفيذية لقانون إقامة الأجانب الصادرة بالقرار رقم ٩٦/٦٣ ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

المادة الأولى

يستبدل بنص المادة (٢٤) من اللائحة التنفيذية لقانون إقامة الأجانب المشار إليها ،
النص الآتي :

" يجوز نقل إقامة الأجنبي من صاحب عمل إلى آخر لديه ترخيص باستقدام عمال ،
شريطة تقديم ما يثبت انتهاء عقد العمل أو فسخه أو إنهائه ، وتقديم ما يفيد
موافقة الجهة الحكومية المختصة على تعاقد صاحب العمل الثاني مع الأجنبي ،
ووفقاً للضوابط التي تحددها السلطة المختصة .
ويترتب على نقل إقامة الأجنبي نقل إقامة أفراد أسرته الملتحقين به إلى صاحب
العمل الثاني متى ما توافرت الشروط اللازمة لإقامتهم ، وإلى أن تتم إجراءات نقل
الإقامة تبقى مسؤولية صاحب العمل الأول قائمة في كل ما يتعلق بإقامة الأجنبي " .

المادة الثانية

يلغى كل ما يخالف هذا القرار ، أو يتعارض مع أحكامه .

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من الأول من يناير ٢٠٢١ م .

صدر في : ٨ من شوال ١٤٤١ هـ

الموافق : ٣١ من مايو ٢٠٢٠ م

الفريق / حسن بن محسن الشريقي

المفتش العام للشرطة والجمارك